ECES
المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center
for Economic Studies



عدسة اقتصادية

العدد 31

29 نوفمبر 2026

© 2026 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك. دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

تداعيات انتخابات التجديد النصفي الأمريكية على اقتصادات دول الجنوب العالمي



لماذا نطرح هذا الموضوع الآن؟

جمع منتدى القاهرة في دورته الثالثة، والتي انعقدت يومي 1 و2 نوفمبر 2026، مشاركين من أكثر من 30 دولة.[1] وعلى هامش المنتدى، ناقش عدد من الخبراء المشاركين انتخابات التجديد النصفي الأمريكية والتي لم تكن قد انعقدت وقتها. في هذا الإطار، يناقش هذا العدد من *عدسة اقتصادية* سؤالين أساسيين طُرحا خلال تلك المناقشات، وهما: 1- هل كان الدور الأكبر في تشكيل نتيجة الانتخابات للشؤون الداخلية أم للأحداث الخارجية؟ و2- ماذا تعني هذه النتيجة لاقتصادات دول الجنوب العالمي؟

وفيما يلي نستعرض وجهات نظر الخبراء والأسباب التي استندوا إليها في ذلك.

ما هي نتيجة الانتخابات؟

يقوم الناخبون في منتصف الولاية الرئاسية الأمريكية، التي تمتد لأربع سنوات، بانتخاب جميع أعضاء مجلس النواب وعددهم 435 عضوا، بالإضافة إلى نحو ثلث أعضاء مجلس الشيوخ. وتحدد انتخابات التجديد النصفي الحزب الذي سيسيطر على كل من المجلسين خلال العامين التاليين.[2] وقد فاز الحزب الديمقراطي في انتخابات التجديد النصفي التي أُجريت في 3 نوفمبر 2026، حيث حصد الديمُقراطيون في 22 نوفمبر 258 مقعدا في مجلس النواب، مقابل 173 مقعدا للجمهوريين، بينما لم يتم حسم نتائج أربع دوائر انتخابية.[3] كما فاز الديمقراطيون بتسعة مقاعد في مجلس الشيوخ، وهي أكبر زيادة يحققها الحزب في انتخابات التجديد النصفي منذ عام 1958؛ حيث فازوا بمقعدين في ولايتي تكساس وأوهايو، واللتان سبق وفاز ترامب بهما بفارق تجاوز 10 نقاط مئوية في الانتخابات الرئاسية عام 2024.[4]

[1] Egypt State Information Service, Cairo Forum opens with participation from more than 30 countries, November 1, 2026
[2] USAGov, Congressional and midterm elections
[3] Associated Press, House results as of November 22, 2026
[4] Associated Press, Democratic Senate gains in historical context
Ballotpedia, 2026 U.S. Senate election results
Federal Election Commission, Official 2024 presidential election results

وبالتالي، عند انعقاد الكونجرس الجديد في يناير، سيصبح للديمقراطيين دور حاسم في تحديد مشروعات القوانين التي تُطرح للتصويت، وكذلك السياسات التي تخضع لتحقيقات اللجان البرلمانية. وتتمتع هذه اللجان بصلاحية إلزام المسؤولين بالمثول أمامها للإدلاء بشهاداتهم، وفحص كيفية تنفيذ الإدارة للبرامج الفيدرالية وإنفاق الأموال العامة.

كما تمنح الأغلبية في مجلس الشيوخ الديمقراطيين سلطة عرقلة التعيينات التي يحددها ترامب في المناصب الوزارية والقضائية. وعلى الرغم من احتفاظ ترامب بحق النقض (الفيتو)، الذي يمكن للكونجرس تجاوزه بأغلبية الثلثين في كل من المجلسين، إلا أن التحول في ميزان القوى سوف يقيد انفراد الرئيس باتخاذ القرارات، إذ يمتلك الديمقراطيون الأصوات اللازمة لعرقلة جوانب رئيسية من برنامجه التشريعي؛ ومن ثم فإن التعديلات الجوهرية في الضرائب أو الإنفاق الفيدرالي، بوجه عام، سوف تتطلب التوصل إلى اتفاق مع البيت الأبيض[5].

ما العوامل التي أدت إلى هذا التحول؟

توقع بعض الخبراء المشاركين في المناقشات على هامش منتدى القاهرة أن تكون الأوضاع الداخلية، ولا سيما الوضع الاقتصادي، العامل الرئيسي المحدد لنتائج انتخابات التجديد النصفي، وهو ما تدعمه نتائج استطلاع الناخبين الذي أجرته وكالة أسوشيتد برس (AP) ؛ فعندما طُلب من الناخبين تحديد أهم قضية تواجه البلاد، اختار 39% منهم الاقتصاد، و33% حالة الديمقراطية، و13% الهجرة. وبذلك، استحوذت هذه القضايا الثلاث مجتمعة على نحو 85% من إجمالي الإجابات.[6] وتشير هذه النتائج إلى أن الناخبين كانوا يركزون بالدرجة الأولى على الأوضاع الداخلية، وعلى كيفية تعامل الحكومة الأمريكية معها.

وجاءت القدرة على تحمل تكاليف المعيشة في قلب المخاوف الاقتصادية للناخبين؛ حيث أشار نحو تسعة من كل عشرة ناخبين إلى أن تكلفة المعيشة شكلت عاملا أساسيا أو حاسما في تصويتهم لانتخاب أعضاء الكونجرس. وتساعد نتائج الاستطلاع في تفسير سبب تأثير هذه المسألة سلبا على الجمهوريين؛ إذ رأى نحو ثلثي الناخبين أن سياسات ترامب أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، وصوت نحو ثمانية من كل عشرة من هؤلاء الناخبين لصالح مرشح ديمقراطي في انتخابات مجلس النواب.[7]

وفي المقابل، رأى خبراء آخرون أن الحرب مع إيران قد تؤثر في نتائج الانتخابات، وذلك لما أضافته من ضغوط تضخمية على الاقتصاد الأمريكي؛ حيث أسهمت الاضطرابات في إمدادات النفط في ارتفاع متوسط سعر جالون البنزين العادي في الولايات المتحدة من 2.91 دولار في فبراير إلى 4.31 دولار في أكتوبر،[8] وفي سبتمبر وحده، شكلت الزيادة في أسعار البنزين أكثر من نصف الارتفاع الشهري في أسعار المستهلكين.[9] وقد جعل هذا الارتفاع من الصعب على الجمهوريين إثبات، خلال الأشهر السابقة للانتخابات، أنهم يوفون بتعهدهم بالسيطرة على الأسعار والحد من ارتفاعها.

[5] U.S. Senate, Powers and procedures
National Archives, U.S. Constitution, Articles I and II

[6] National results from the 2026 voter poll conducted by SSRS for AP and other partners

[7] National results from the 2026 voter poll conducted by SSRS for AP and other partners

[8] U.S. Energy Information Administration, Short-Term Energy Outlook, November 2026
U.S. Energy Information Administration, Monthly U.S. regular gasoline prices

[9] U.S. Bureau of Labor Statistics, Consumer Price Index, September 2026

للوهلة الأولى، قد يبدو أن الرأيين متباعدين، لكنهما في الواقع أكثر تقاربا؛ فلم تتجاوز نسبة الناخبين الذين حددوا السياسة الخارجية باعتبارها أهم قضية تواجه البلاد 4% وفقا لاستطلاع وكالة أسوشيتد برس.[10] وفي استطلاع منفصل أجراه مجلس شيكاغو للشؤون العالمية، أفاد 86% من الأمريكيين بأن الحرب مع إيران كان لها تأثير سلبي على تكلفة المعيشة.[11] وبالتالي، على الأرجح تشير الأدلة إلى أن الأوضاع الداخلية هي التي حسمت نتيجة الانتخابات، وأن الحرب أسهمت في تفاقم هذه الأوضاع. بالنسبة للجمهوريين، تمثلت التكلفة السياسية للحرب في أنها جعلت تحمل أعباء الحياة اليومية أكثر صعوبة، في وقت كان فيه الناخبون يحاسبون الحزب بالفعل على تعهده بالسيطرة على الأسعار والحد من ارتفاعها.

ماذا تعني انتخابات التجديد النصفي لاقتصادات دول الجنوب العالمي؟

تباينت آراء الخبراء بشأن التداعيات المحتملة لانتخابات التجديد النصفي على دول الجنوب العالمي؛ فبينما توقع بعض الخبراء تداعيات اقتصادية كبيرة، مشيرين إلى احتمالات حدوث تغييرات في السياسة التجارية الأمريكية وأسعار النفط العالمية، رأى آخرون أنها سوف تقتصر على مجالات محددة، واهتموا أكثر بقدرة دول الجنوب على مواجهة هذه التداعيات.

وترى المجموعة الثانية من الخبراء أن ما سيحدث لاحقا يتوقف على الخيارات التي تتخذها دول الجنوب العالمي نفسها. فقد تؤدي انتخابات التجديد النصفي، بل وحتى الانتخابات الرئاسية، إلى تغيير طريقة تعامل واشنطن مع أحد النزاعات، أو علاقاتها بحكومة معينة، أو نهجها تجاه قضية اقتصادية بعينها. غير أن إحداث تحول مستدام في طبيعة العلاقات الأوسع نطاقا يتطلب تغييرا في الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها من خلال علاقاتها بهذه الدول، ومدى اهتمامها بمراعاة مصالحها. ويرى الخبراء أنه ليست هناك أسباب كافية لتوقع حدوث تحول بهذا الحجم نتيجة انتخابات التجديد النصفي.

كما ترى المجموعة الثانية أن قرار واشنطن استبعاد جنوب أفريقيا، وهي إحدى الدول المؤسسة لمجموعة العشرين (G20)، من قمة المجموعة لعام 2026 هو أمر مثير للقلق.[12] فبالنسبة لهم، هذا القرار يعكس مدى محدودية الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لصوت بارز من دول الجنوب العالمي في المناقشات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية العالمية، مما يطرح تساؤلا حول كيفية تعزيز الدول النامية قدرتها على الدفع بأولوياتها ومصالحها.

وهناك تفاوتا كبيرا في قدرة دول الجنوب العالمي على التحرك ومواجهة هذه التطورات؛ فالحكومات التي تتمتع بتنوع شركائها الدوليين لديها بدائل أكثر عندما يقوم أحد الشركاء بتغيير تعامله معها، كما يكون لديها قدرة تفاوضية أكبر لتحديد كيفية مواجهة التطورات والتعامل معها. أما الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على سوق واحدة، أو دائن واحد، أو شريك أمني واحد، فتتحمل تكاليف أكبر عند البحث عن بدائل. ومن ثم، فإن نفس التحول في السياسة الأمريكية قد تستطيع دولة ما احتوائه والتعامل معه، بينما ينتج عنه اضطرابات واسعة النطاق في دولة أخرى.

ويمكن أن تتحرك هذه الدول بصورة جماعية؛ فعلى الرغم من اختلاف مصالحها في العديد من القضايا، إلا أنه يمكنها الاتفاق على أولويات محددة، وتعزيز ثقلها في المفاوضات الدولية من خلال العمل المشترك للدفع بهذه الأولويات.

[10] National results from the 2026 voter poll conducted by SSRS for AP and other partners

[11] Chicago Council on Global Affairs, Americans, Foreign Policy, and the 2026 Midterms

[12] Congressional Research Service, U.S. Participation in the G7 and the G20, November 2026

Associated Press, South Africa's exclusion from U.S.-hosted G20 talks

وقد تؤدي انتخابات التجديد النصفي إلى تغيير بعض الأوضاع التي تواجهها هذه الدول، إلا أن قدرة هذه الدول على احتواء هذه الأوضاع يعتمد جزئيا على الشراكات التي تبنيها والأولويات التي تستطيع العمل معا لتحقيقها.

ماذا نستنتج مما سبق؟

أولا: نرى أن النظام الاقتصادي العالمي يتفكك، ولا تزال ملامح النظام الذي سيحل محله غير واضحة

كما قال المفكر السياسي الشهير أنطونيو غرامشي: "عالم قديم يموت، وعالم جديد تأخر في الظهور"[13]. تجسد هذه العبارة حالة عدم اليقين التي تحيط بالنظام الاقتصادي العالمي في الوقت الراهن؛ فالمؤسسات التي تولت إدارة هذا النظام تواجه ضغوطا متزايدة، بينما تتوزع مراكز القوة على نطاق أوسع من الدول. ولا يزال من غير الواضح من سيضع قواعد النظام الجديد، وما المؤسسات التي ستتولى ضمان تطبيقها، وإلى أي مدى ستتمكن الدول النامية من المشاركة في صياغة هذه القواعد والمؤسسات.

ثانيا: التغيير في واشنطن قد يؤثر على سياسات بعينها دون أن يُحدث تحولا هيكليا في طبيعة العلاقات؛ فقد يؤدي انتخاب كونجرس جديد أو رئيس جديد إلى تغيير طريقة تعامل الولايات المتحدة مع قضية محددة. غير أن إحداث تغيير مستدام في علاقاتها بدول الجنوب العالمي يتطلب تحولا أعمق في الأهداف التي تسعى واشنطن إلى تحقيقها من خلال هذه العلاقات، ومدى اهتمامها بمراعاة مصالح الدول النامية.

الكونجرس الجديد قد يدفع نحو تبني نهج أمريكي مختلف تجاه الشرق الأوسط، ويؤثر في قرارات محددة، مثل تمويل استمرار العمليات العسكرية. وقد تؤدي هذه القرارات إلى تغيير مسار أحد النزاعات. إلا أن التوصل إلى تسوية عادلة ومستدامة يتطلب تحولا أعمق في موقف واشنطن إزاء النزاعات التي تؤجج الصراعات في المنطقة، بما في ذلك مدى مراعاتها لحقوق ومصالح الشعوب المتضررة. ولم تُبد واشنطن استعدادا ملموسا لإعادة النظر في هذه المواقف، كما أن توزيع موازين القوى في ظل النظام العالمي الحالي لا يتيح للدول الأكثر تضررا سوى قدرة محدودة على ممارسة ضغوط من أجل إحداث مثل هذا التغيير.

ثالثا: تقع مسؤولية المبادرة بإحداث تغيير مستدام على عاتق دول الجنوب العالمي نفسها

إن مستقبل دول الجنوب العالمي يتوقف على خياراتها هي. وينبغي أن تسهم العلاقات التي تبنيها هذه الدول فيما بينها في توسيع هامش الخيارات المتاح لكل دولة، بما يتيح لها حرية أكبر في اختيار شركائها والسعي لتحقيق أولوياتها الخاصة. أما إذا أدت هذه العلاقات إلى تقسيم الدول إلى تكتلات متنافسة، يعتمد كل منها على قوة مهيمنة، فإنها ستكون بذلك قد أعادت إنتاج نفس النظام بمسميات مختلفة.

[13] Antonio Gramsci, Selections from the Prison Notebooks, p. 276, as cited by Gilbert Achcar